

دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

The role of external audit quality in improving the quality of financial statements in light of the use of information technology

طالبة دكتوراه نعيمة مجيرت¹ د/ فتيحة داود

Naima MEDJIRET Fatiha DAOUD

المدرسة العليا للاقتصاد - وهران

مخبر أبحاث في التطبيقات المنهجية، التحليلية والتشغيلية في الاقتصاد

LAMAPE

Fatiha.daoud@ese-oran.dz medjiret.naima@ese-oran.dz

تاريخ الإرسال: 2025/01/16 تاريخ القبول: 2025/06/16

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور جودة التدقيق الخارجي باعتبارها تقنية حديثة في الرفع من جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، لكي تسهل عملية القيام بالتدقيق، وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم جودة التدقيق الخارجي وأهميته وتأثير تكنولوجيا المعلومات عليه، كما تم توضيح ماهية جودة القوائم المالية وأهم المعايير التي تضبطها من خلال التطورات التكنولوجية الراهنة.

وقد استخلصت هذه الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية تدقيق ومراجعة القوائم المالية تساهم في جودة إجراءات وأساليب التدقيق وربح الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بتنفيذ عملية التدقيق دون التأثير على أهدافها، وبالتالي تساهم في رفع جودة القوائم المالية من حيث درجة الملاءمة والمصادقية والثقة التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات بكفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق الخارجي؛ المدقق الخارجي؛ جودة القوائم المالية؛ تكنولوجيا المعلومات.

Abstract:

The aim of this paper is to investigate the role of external audit quality as a modern tool for enhancing the quality of financial statements, particularly in the context of using information technologies to facilitate the auditing process. This study addresses the concept of external audit quality, its significance, and the impact of information technology on its effectiveness. Additionally, it explores the definition of quality in the context of financial statements and highlights the key standards influenced by current technological advancements.

The findings of this paper conclude that integrating information technology into the auditing and review processes significantly enhances the quality of audit procedures and methods. It also reduces the time, effort, and costs associated with conducting audits without

¹ - المرسل المؤلف.

compromising their objectives. As a result, it contributes to improving the quality of financial statements by increasing their relevance, credibility, and reliability. This, in turn, helps users of financial statements make decisions more efficiently and effectively.

Keywords: quality of external audit; external auditor; quality of financial statements; information technology.

مقدمة:

تعد جودة المعلومات المالية ركيزة أساسية في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات، فبواسطتها يتم التخطيط والتنظيم الجيد للوصول إلى أهداف الشركة واتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب وإدارة مختلف المصالح بكفاءة عالية، ولضمان جودة المعلومات وكفاءتها وموثوقيتها، يتطلب توفير آلية تضمن الثقة وتوفر مجموعة من السمات والخصائص التي تجعل القرارات المتخذة متوافقة مع ظروف الشركة وأهدافها، وبهذا تظهر أهمية جودة التدقيق الخارجي كوسيلة فعالة لضمان هذه الخصائص، فالتدقيق يعد فحصا انتقاديا للقوائم المالية، يقوم به شخص خارجي فني محايد ومستقل ومؤهل ويتمتع بمهارات وكفاءات جد عالية في مجال التدقيق، حيث يساهم في المصادقة على صحة ومشروعية القوائم المالية وهذا ما يسهل على مستخدميها الاعتماد عليها واتخاذ القرارات المناسبة، ومع التطور التكنولوجي في شتى المجالات أصبح من الضروري مواكبة هذا التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا حيويا في تسير العمليات المحاسبية المختلفة وتنسيق الأنشطة داخل المؤسسة وخارجها، فهي تساهم في زيادة دقة وسرعة إدخال ومعالجة وإخراج المعلومات المحاسبية.

وانطلاقا مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

هل تسمح جودة التدقيق الخارجي بتحسين جودة القوائم المالية انطلاقا من استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة؟

الأسئلة الفرعية:

- هل تؤثر جودة التدقيق الخارجي في ضمان الوصول إلى جودة القوائم المالية؟
- هل يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وشفافيتها؟
- أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث في:
- تسليط الضوء على الدور الهام الذي يلعبه التدقيق الخارجي في تعزيز جودة القوائم المالية في ظل الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات؛
- تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات المهمة التي يجب التعمق والبحث فيها لمعرفة كيفية مساهمة التدقيق في رفع مستوى وجودة القوائم المالية في ظل التحول الرقمي.
- أهداف البحث:** نهدف من خلال هذا البحث إلى:
- إبراز الدور الفعال للتدقيق الخارجي في الحد من المشاكل المالية والفساد الإداري والعمل على تحسين جودة القوائم المالية، في ظل مواكبة عصرنة تطبيق التكنولوجيا، وهذا من أجل زيادة الثقة والمصادقية في تقارير القوائم المالية وضمان وصولها إلى مستخدميها في الوقت المناسب؛
- معرفة مجالات وأهداف التدقيق من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة كريمة الجوهر، صالح العقدة وجمال أبو سردانة، "أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي- دراسة ميدانية لبعض مكاتب التدقيق الأردنية"، مقال منشور بمجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الزرقاء، الأردن، المجلد 10، العدد 02، 2010.

تناولت هذه الدراسة تحديد الأبعاد المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وأثرها على مهنة التدقيق، حيث سعت إلى تسليط الضوء على تحليل التحديات وأنواع المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا، التي يواجهها المدققين في تقديم خدماتهم المهنية، كما ركزت على قياس أثر هذه المخاطر على معايير جودة خدمات التدقيق، مع تقديم إرشادات وحلول لمواجهة العقبات المصاحبة لتنفيذ عملية التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن جودة الخدمات المقدمة تمثل المتغير الرئيسي الذي يقف وراء استمرارية مهنة التدقيق، وبناء على ذلك يتطلب من الشركات الاستثمار في الموارد البشرية وتطوير كفاءتها من خلال برامج تدريبية متخصصة بهدف الارتقاء بمستوى المهارات المهنية للمدققين، كما تم التوصل إلى أن معرفة المدقق بتكنولوجيا المعلومات يعد ركيزة أساسية للنجاح في مزاويلته للمهنة ويتطلب ذلك إعادة النظر في الإطار المنهجي المتعلق بتأهيله، ورغم ذلك نهت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا يصاحبه مخاطر عديدة كحفظ السجلات وسلامة البيانات فضلا عن قضايا الأمن.

2- دراسة سارة مولاي مصطفى، "أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها"، مقال بمنشور بمجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية الإدارية، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة التدقيق، بحيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أبرز المتغيرات البيئية التي تؤثر على مهنة المحاسبة والتدقيق، حيث تطور مفهوم التدقيق نظرا لكبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتوسعها في استخدام الحاسبات الآلية، وكذا الحاجة الملحة إلى تحقيق السرعة والدقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات، وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات لها أثر على جودة عملية التدقيق لما تتمتع به من دقة في إخراج البيانات وتبويبها، كما يستخدمها مدقق الحسابات في تطوير كفاءة عملية التدقيق من حيث تقليل الوقت المبذول وتخفيض تكاليف عملية التدقيق، مما يساهم في رفع جودة عملية التدقيق.

3- دراسة هيبه صنهاجي، لعروم محمد أمين، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي"، مقال منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، الوادي، ديسمبر 2017.

تناولت هذه الدراسة تبيان دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة التدقيق الخارجي باعتبارها تقنية جديدة للتحقق من صحة الحسابات وهذا باستغلال قدرات الحاسوب لتسهيل عملية التدقيق، وقد استخلصت هذه الدراسة بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يعمل على تحسين وتطوير إجراءات وأساليب التدقيق بشكل فعال، كما يعمل على سرعة ودقة تنفيذ عملية التدقيق والتقليل من الجهد والتكاليف المرتبطة بها.

ما يميز دراستنا عن الدراسات الماضية: نلاحظ أن الدراسات السابقة تطرقت إلى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التدقيق الخارجي أو تأثيرها على عمل المدقق الخارجي، ودراسات أخرى تطرقت إلى أثر جودة التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية في حين أننا حاولنا في

دراستنا الربط بين المتغيرات الثلاث مع بعضها البعض، واستنتاج ما إذا كان دور جودة التدقيق الخارجي أثر على جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

أولاً: ماهية جودة القوائم المالية

تعد جودة القوائم المالية العمود المحوري للشركة وبناء على معلوماتها يتم اتخاذ القرارات، وهذا ما يؤكد على أن صحتها وشفافيتها وموثوقيتها يساهم في أخذ قرارات سليمة تساهم في استمرارية وتقدم الشركة.

1- تعريف القوائم المالية ومكوناتها:

أ- **تعريف القوائم المالية:** هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة كاملة عن الوضعية المالية للشركة ونجاحاتها، وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المدراء التنفيذيين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية.

وعرفت كذلك بأنها: "كشوف وجداول مالية تعكس المرحلة الأخيرة في الدورة المحاسبية والتي يتم فيها توضيح الأعمال بالاستعانة بنتائج تجميع وتبويب وتلخيص البيانات المالية"¹.
من التعريفات السابقة نستخلص أن القوائم المالية هي تقارير محاسبية تعدها الشركات والمؤسسات لتوضيح الوضع المالي وأداء العمل خلال فترة زمنية معينة.

ب- **مكونات القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01:** تتكون من:

- **الميزانية العمومية:** تدعى قائمة المركز المالي وهي الأداة المحاسبية التي تعرض المركز المالي للشركة في فترة زمنية معينة عادة ما تكون نهاية الشهر أو السنة، والتي تظهر عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية؛

- **قائمة الدخل:** تعرض هذه القائمة معلومات تسمح بتحديد نتيجة أعمال الشركة سواء ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة مالية)؛

- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** تعرض هذه القائمة معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية وبالتالي تفسر أسباب الفرق في رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة وفي نهاية الفترة حيث توضح هذه القائمة:

- كل التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) خلال الفترة؛
- التغيرات في حقوق الملكية باستثناء التغيرات التي تطرأ عن العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس المال أو توزيعات الأرباح.

- **قائمة التدفقات النقدية:** هي كشف للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية للشركة خلال فترة مالية محددة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار المعيار الدولي رقم (07)²؛

- **السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى:** وتشمل توضيح ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وملاحظات تفسيرية متعلقة ببنود القوائم المالية³، والإفصاحات التي تطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية حيث تضم كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق المحاسبة

===== دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات المعتمدة، وكذا توضيحات فيما يخص الشراكة، والارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات التوضيحية.

2- تعريف جودة القوائم المالية وخصائصها:

أ- **تعريف جودة القوائم المالية:** يقصد بجودة القوائم المالية مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، ومدى تحقيقها من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن كون خالية من التحيز والتحريف والتضليل، وأن تعدّ وفقاً لمجموعة من المعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها⁴.

ومنه نستنتج أن جودة القوائم المالية تشير إلى مدى قدرة هذه القوائم على توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساهم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها.

ب- **الخصائص النوعية لجودة القوائم المالية:** قدم مجلس معايير المحاسبة المالية أربع خصائص مطلوبة لجودة المعلومات يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- **الملاءمة:** وهذا يعني أن تكون القوائم المالية ذات صلة بالقرارات الاقتصادية، أي قدرة المعلومات على التأثير على قرارات المستخدمين من خلال السماح لهم إما بتقييم الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة؛
- **الصدق والثقة:** يجب أن تكون القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية أو التلاعب، وتعتمد هذه الخاصية على عدم التحيز أو الخطأ الملحوظ في المعلومات المقدمة، بحيث تكون ممثلة للواقع والبحث عن جوهر الحقائق وقابلية التحقق والموضوعية؛
- **الوضوح:** أي سهولة فهم المعلومات بالنسبة للمستخدمين الذين من المتوقع أن يكون لديهم معرفة معقولة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والمحاسبة، والرغبة في دراسة المعلومات بالعناية المناسبة⁵؛
- **إمكانية المقارنة:** يتمثل هدف قابلية المقارنة في تطابق الخصائص التي تجعل المقارنة بين المنشآت قابلة للتحقيق، ويتضمن هذا استخدام نفس الإجراءات بين المنشآت المختلفة لتقليل التباين الكبير الناجم عن استخدام أساليب محاسبية متنوعة، كما تساهم المقارنة في تسهيل عملية الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات من قبل الدائنين والمستثمرين وغيرهم. وتعد هذه الخاصية من أبرز المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابي لتقييم أداء الشركات، حيث يتم من خلالها مقارنة نتائج فترة معينة لشركتين أو أكثر⁶.

ومنه نستخلص أنه من الصعب تحقيق معايير الجودة هذه بشكل منفصل، لذا يجب تحديد الأهمية النسبية للمعلومات وعتبة الجودة اللازمة، بالإضافة إلى المفضلات التي تضمن مستوى جودة مقبول، كما أن فعالية هذه الخصائص تعتمد على الوقت والتكلفة المرتبطة بالنشر مقابل الفوائد المرجوة.

3- أهمية ومعايير جودة القوائم المالية:

أ- **أهمية جودة القوائم المالية:** يمكننا استخلاص جودة القوائم المالية وذكرها في النقاط الآتية:

- **تقليل حالة عدم التأكد المعلوماتي** من خلال تقليل الفجوة المعلوماتية بين المؤسسة والمستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بها، مما يمكنهم من تقييم المخاطر والعوائد بشكل أكثر دقة، واتخاذ القرارات اللازمة، كما تستخدم القوائم المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق الموارد في المستقبل؛

- تعتبر المعلومات المالية أداة اتصال حيث يتمثل دورها في نقل رسالة مفهومة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية حول نشاط المؤسسة ونتائجها، فبالتالي هي وسيلة تربط العلاقة بين المؤسسة ومتعاملها⁷؛
 - تعزيز كفاءة السوق فالمعلومات المالية الموثوقة والشفافة تساهم في انعكاس المعلومات بشكل فعال في أسعار الأصول، مما يؤدي على أسواق أكثر كفاءة وقدرة على تقييم القيمة الحقيقية للمؤسسات؛
 - تمثل وسيلة للقيادة والتحليل، ويمكن أن تسمى "مرآة المؤسسة"؛
 - هي أساس لحساب مؤشرات الاقتصاد الكلي، والمؤشرات القطاعية والتنبؤ من خلال البيانات التركيبية التي توفرها؛
 - توفر القوائم المالية أداة حيوية للمساهمين وأصحاب المصالح لمراقبة المدراء التنفيذيين ومساءلتهم عن استخدام موارد المؤسسة⁸، مما يقلل من احتمالية تضارب المصالح ويعزز مبدأ الوكالة وهذا ما يسمح بدعم الحوكمة الرشيدة؛
 - تضمن القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة امتثال المؤسسات للمتطلبات القانونية والتنظيمية، مما يخفف من المخاطر القانونية والعقوبات المحتملة.
- وعليه نستنتج أن جودة القوائم المالية تمثل ضرورة حتمية لضمان شفافية المعلومات ومصداقيتها، وهذين الأخيرتين يعتبران عنصران أساسيان لبناء الثقة في الأسواق وتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي، وإهمال جودة القوائم المالية يمكن أن يؤدي إلى تشويه القرارات الاقتصادية وزيادة المخاطر.**
- ب- معايير جودة القوائم المالية:** تعتبر إدارات الشركات بدون استثناء كوكلاء لإدارة أعمال الشركة نيابة عن مالكيها، ومن أجل ضمان شفافية ونزاهة العمليات المالية، تلجأ الشركات إلى تطبيق مبادئ محاسبية محددة، بحيث تساهم هذه المبادئ في إنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية، مما يمكن متخذي القرارات من الحصول على معلومات دقيقة لاتخاذ قرارات استثمارية أو تشغيلية سليمة، بحيث يتحقق ذلك من خلال توفر المعايير الآتية⁹:
- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المنظمات والهيئات في عدة دول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين تلتزم بها المؤسسات لضبط جوانب الأداء بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها بما في ذلك الإفصاح عن الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف والمخاطر المحتملة؛
 - **فمن خلال هذا المعيار نستنتج أن المؤسسات تسعى إلى تطبيق مختلف المعايير القانونية مع السعي إلى تطويرها من أجل ضمان الوصول لجودة القوائم المالية.**
 - **معايير رقابية:** تعد الرقابة من أهم مكونات العملية الإدارية، ولنجاح هذا العنصر لابد من وجود رقابة فعالة تحدد دور كل لجان التدقيق وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، والمعايير الرقابية تشكل دورا مهما في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تساهم في تسهيل عملية تخصيص الموارد؛
 - **فمن خلال هذا المعيار نستنتج أن: أن تطبيقه يساهم في تنظيم وتطبيق قواعد الحوكمة التي من شأنها الرفع من كفاءة المؤسسة وتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما يؤثر في تدعيم الدور الإيجابي لعملية الرقابة.**

===== دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

- **معايير مهنية:** تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بالتطبيقات المحاسبية المتبعة والتي تتحدد من خلال اختيار معايير المحاسبة والتدقيق لضبط أداء العملية المحاسبية، ومنه فإن تلبية احتياجات معينة للمستخدمين يتطلب اختيار معايير محاسبية تفي بهذا الغرض، وهذا ما يوضح مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك من أجل الاطمئنان على استثماراتهم؛

- **معايير فنية:** تساهم المعايير الفنية في تطوير مفهوم جودة المعلومات المالية مما يؤثر على جودة القوائم المالية والتقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية ويعزز ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمنشأة ويساهم في رفع الاستثمار وأرباح الشركات.

ومنه نستنتج أن وجود المعايير التي تساهم في تعزيز وضبط جودة القوائم المالية لها دور كبير في تفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع القواعد والقوانين ووضع مختلف الهياكل المهنية والفنية لتنظيم العملية الإدارية التي تحفظ حقوق المساهمين وتضبط عمل الشركات.

ج- دور المدقق الخارجي في إضفاء المصادقية على القوائم المالية: يتمثل الدور الجوهرى لعملية التدقيق الخارجى في إعطاء المدقق الخارجى لرأيه الفنى والمحايد حول مدى صدق وشرعية الحسابات المسجلة في القوائم المالية، وفي حالة المصادقة على حسابات الشركة يضمن من خلال تدقيقه خلو القوائم من الأخطاء والغش والتلاعب، ولكي يقوم المدقق الخارجى بهذه العملية ينبغي عليه التأكد من صحة وعدالة البيانات المالية لكي يتمكن مستخدميه من الاعتماد عليها، كما ينبغي عليه التأكد من تطبيق المعايير المتعلقة بالقوائم المالية وتعزيز شفافيتها، فهذه المصادقة التي يقوم بها المدقق للمعلومات المالية تساهم في:

- خلق قيمة مضافة للمؤسسة مما يزيد في فعالية القوائم المالية؛
- نظرا للثقة التي يمنحها رأي المدقق الخارجى المحايد والمؤهل لمتخذي القرارات يسمح بزيادة القيمة الاستعمالية للقوائم المالية؛
- ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية وبنائها بشكل صحيح وصائب على أساس معطيات حقيقية وتقادي العشوائية¹⁰.

ثانيا: ماهية جودة التدقيق الخارجى وأثره على جودة القوائم المالية

يعتبر التدقيق الخارجى فحصا مستقلا للبيانات المالية لتعزيز مصداقيتها وثقة أصحاب المصالح.

1- مفهوم التدقيق الخارجى:

لقد تعددت تعاريف التدقيق الخارجى بمفهومه العام نتيجة تعدد وجهات نظر مؤسسيه:

- حيث عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية بأنه: "عملية منهجية ومنظمة لجمع وتقييم الأدلة والإثباتات بشكل موضوعي، بهدف التأكيدات المتعلقة بالأنشطة والأحداث الاقتصادية وهذا لتحديد مدى توافقها وتطبيقها مع التأكيدات والمعايير المحددة، بالإضافة إلى تقديم نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية"¹¹؛
- وعرفته منظمة العمل الفرنسى على أنه: "أسلوب أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من قبل شخص مهني محايد ومستقل، يستخدم مجموعة من تقنيات المعلومات، لتقييم وفحص وقياس مصداقية وفعالية النظم والإجراءات الخاصة بالتنظيم"¹²؛
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق الخارجى يعتبر آلية لإبداء الرأي حول صحة ومشروعية السجلات والقوائم المالية والأنظمة التي تقوم عليها الشركة، من طرف مدقق خارجى مهني مؤهل

ومحايد ومستقل، حيث يساهم رأيه في ترشيد واتخاذ القرارات المناسبة ومنح الثقة والمصادقية لكل الأطراف ذوي العلاقة بالشركة من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده. أما التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات فنجد أن مهنة مدقق الحسابات تواجه تحديا كبيرا لتطوير تقنياتها وأدواتها من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية لذا ظهر مصطلح التدقيق الإلكتروني أو تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب، والذي يقصد به "قيام المدقق بمراقبة الأنظمة الإلكترونية للعمليات باستخدام البرامج الإلكترونية وهذا بهدف التأكد مما إذا كان استخدام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة وضمان سلامة بياناتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية"، كما يعرف بأنه: "عبارة عن مجموعة من التقنيات الحديثة التي تهدف إلى التحقق من سلامة وصحة الحسابات من خلال استغلال قدرات جهاز الحاسوب، حيث تعتمد على استخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات المستخلصة من النظام المعلوماتي للمؤسسة قيد التدقيق"¹³.

2- مفهوم جودة التدقيق الخارجي:

لم يتم الاتفاق على مفهوم شامل ومحدد لجودة التدقيق وهذا راجع لاختلاف الأفكار والمفاهيم التي تبدأ بتحديد مفهوم الجودة بشكل عام وجودة التدقيق الخارجي بشكل خاص، فيمكننا التطرق إلى كلا المصطلحين كالآتي:

أ- تعريف الجودة: سنتطرق إلى تعريفها من وجهة نظر الإسلام ومن الوجهة الاقتصادية كالتالي:

تعريف الجودة في الإسلام: نص الدين على التعمق في فهم الجودة من خلال التركيز على مفهوم الإتقان في العمل الذي يؤجر عليه المسلم لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ....﴾ (التوبة: 105).

كما حث الرسول ﷺ على الإتقان في العمل وتجويده فقال: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"¹⁴. أما **الجودة من المنظور الاقتصادي:** يشير هذا المصطلح بشكل عام إلى قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية الغرض الذي أنجز من أجله، أو مدى توافق السلعة أو الخدمة للمواصفات والمعايير المطلوبة من أجل تحقيق الفائدة المرجوة¹⁵.

ومنه نستنتج أن الإسلام يركز على الجودة بشكل شامل يمس جميع جوانب الحياة، وليس فقط الجانب المادي أو التجاري، أما من الناحية الاقتصادية يركز بشكل أساسي على تلبية احتياجات وتوقعات المستهلكين، وتحقيق الربحية والتنافسية للشركات، بالرغم من اختلاف التعريفات إلا أنهما يشتركان في أن كلاهما يدعو إلى الإتقان والتحسين المستمر في العمل والمنتج، والتأكيد على تلبية الاحتياجات ويؤكدان على تقليل الأخطاء والعيوب.

ب- تعريف جودة التدقيق الخارجي: بالرغم من كل التعريفات المقدمة لجودة التدقيق إلا أنه يصعب حصرها في تعريف واحد شامل، لذا سيتم توضيح أسباب صعوبة تقديم تعريف شامل لها ثم نقدم لها مجموعة من التعاريف كالآتي:

أسباب صعوبة تحديد مفهوم جودة التدقيق الخارجي: فمن بين أسباب هذه الصعوبات نجد¹⁶:

- عدم إمكانية اختبار المنتجات الخدماتية مقدما باختلاف السلع المادية، كما نجد صعوبة في قياس جودة التدقيق بعد إنهاء عملية التدقيق نظرا لعدم وجود مقاييس محددة لها زيادة على ذلك نقص خبرة المستفيدين من الخدمة لقياس وتقييم مدى جودتها؛

دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

■ اختلاف وجهات النظر لكل جهة مهتمة بعملية التدقيق، حيث نجد العديد من حالات الاختلاف والتمايز في تحديد مفهوم جودة التدقيق فمستعملي القوائم المالية ينظرون إلى جودة التدقيق بشكل مختلف عن نظرة إدارة الشركة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، ونجد أيضا أعضاء مكتب التدقيق يرونه بنظرة مختلفة عن نظرة الإدارة، وكذا الشركاء بمكتب التدقيق داخل مكتب التدقيق الواحد يمكن أن تكون لهم وجهة نظر مختلفة لمفهوم جودة التدقيق عن نظرة أعضاء فريق التدقيق، ورغم ذلك فإن جميع هذه الجهات تسعى إلى تحقيق أعلى مستوى لجودة التدقيق؛

■ فجوة التوقعات في التدقيق والتي أدت إلى عدم تحقيق المعايير لأهدافها المنتظرة من حيث تحقيق جودة التدقيق، والتي نتج عنها اختلاف وجهات النظر بين أطراف بيئة التدقيق فيما يخص جودتها

■ عجز المدخل التقليدي لمفهوم جودة التدقيق الذي يعتمد على عنصرين لمفهوم جودة التدقيق المتمثلين في الكفاءة والاستقلالية عن تقييم كفاية وملائمة مهام وأعمال التدقيق التي تم اعتمادها.

تعريف جودة التدقيق الخارجي: تتمثل عملية التدقيق في تنفيذها بكفاءة طبقا لمعايير التدقيق المعتمدة، مع الإفصاح عن الأخطاء والتحريفات الممكن ظهورها في القوائم المالية، كما يجب العمل على تلبية احتياجات ورغبات مستخدمي هذه القوائم مع الالتزام بتخفيض المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن لضمان دقة وموثوقية المعلومات المقدمة¹⁷.

وعرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية جودة التدقيق: بأنها "عملية منظمة تهدف إلى جمع الأدلة المتعلقة بالعناصر التي تشير إلى الأحداث والوقائع الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بهدف التأكد من مدى مسابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل النتائج للأطراف المعنية"¹⁸.

أما مفهوم جودة التدقيق من وجهة نظر الهيئات المهنية: فيتجسد في التزام المدقق في تطبيق معايير التدقيق، ومعايير أداء الأفراد العاملين بمهنة التدقيق، بالإضافة إلى الامتثال لكافة المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تحكم ممارسة هذه المهنة¹⁹، وتشمل معايير الأداء مجموعة من المميزات الشخصية التي يجب توفرها في الموظفين بمكاتب التدقيق مثل²⁰:

■ الموضوعية والنزاهة والاستقلالية؛

■ ضرورة توفر الكفاءة والمهارات لدى الأفراد لكي يتمكنوا من الوفاء بالمسؤوليات المكلفين بها بشكل فعال؛

■ يجب أن يتم توزيع المهام على الأفراد بطريقة تحقق وتضمن التوافق بين خبراتهم ومهاراتهم وطبيعة المهام المنوطة إليهم؛

■ يجب أن يتم توفير إشراف وتوجيه كامل وشامل لضمان جودة أداء العاملين بمكاتب التدقيق؛

■ من الضروري إجراء فحص دوري ومستمر لتقييم فاعلية تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالرقابة على الجودة، وذلك لضمان المحافظة على معايير عليا من الكفاءة والجودة.

وبناء على التعاريف السابقة نستنتج أن جودة التدقيق الخارجي هي مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتحريفات في القوائم المالية والإبلاغ عنها بموضوعية وحيادية تامة، وذلك من خلال تطبيق معايير التدقيق المهنية المتعارف عليها، مع التمتع بالكفاءة المهنية اللازمة، والالتزام بمبادئ الاستقلالية والعناية المهنية، بهدف تعزيز ثقة الأطراف ذات المصلحة بعدالة وموثوقية المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

- ج. أهمية جودة التدقيق الخارجي:** تبرز أهمية جودة التدقيق من خلال العناصر الآتية:
- **تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية:** لقد أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى مفهوم جودة التدقيق من خلال إصداره المعيار رقم 220، هذا المعيار وضح لنا أدوات الرقابة على جودة التدقيق والمتمثلة في السياسات والإجراءات المطبقة في مكتب التدقيق للتحقق من أن أعمال التدقيق المنفذة قد تم الالتزام بها وفقا لمعايير التدقيق، وبالتالي هذا ما يؤكد أن تمسك المدقق بالمعايير المهنية يضمن جودة عالية في الأداء، بينما يعتبر أي تقصير في تطبيق هذه المعايير مؤشر واضح على فشل عملية التدقيق²¹.
 - **تخفيض صراعات الوكالة:** يعتمد مفهوم الوكالة على التناقض المحتمل بين مصالح الإدارة (الوكيل) والملاك (الأصيل) فكلما زاد التعارض بين هذه المصالح كلما زادت تكلفة الوكالة، لذا جاء التدقيق الخارجي كآلية فعالة لتخفيف حدة التضارب بين المصالح وتقليل التكاليف المرتبطة بها والقيود المفروضة عليها من جهات مختلفة، كما أن مكاتب التدقيق توفر خدمات عالية الجودة وتعزز مصداقية المعلومات المالية وتحد من القيود المفروضة على المؤسسات²².
 - **المساهمة في تضيق فجوة التوقعات في التدقيق:** يمكن التعبير عن فجوة التوقعات بأنها: اختلاف بين ما هو متوقع من عملية التدقيق وما بين جودة ومستوى الأداء المهني، ويمكن أن تظهر أو تكون الفجوة بين ما يتوقعه الجمهور أو يحتاجه وبين ما ينبغي أو ما يمكن أن يقدمه المدققون²³.
 - **تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية:** وفقا لما تطرقنا إليه سابقا من تعاريف جودة التدقيق الخارجي فنلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين جودة التدقيق الخارجي واكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية، حيث حظي هذا الهدف بأهمية كبيرة من طرف الهيئات والمنظمات المهنية والعديد من الباحثين خاصة بعد فشل الشركات الكبرى في فترة الثمانينات والتسعينات، فكلما ارتفعت نسبة اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي تتضمنها القوائم المالية كلما ارتفع مستوى جودة التدقيق الخارجي، وهذا يعني ارتفاع نسبة الجهد المبذول من طرف المدقق خلال القيام بعملية التدقيق وبالتالي ارتفاع مستوى جودته، ومن هنا يمكننا القول أن المدققين ذوو الجودة العالية يقومون باكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية بشكل أفضل وأسرع من المدققين ذوو الجودة المنخفضة، وهذا ما أكدته لجنة Treadway²⁴، والتي أشارت إلى أن تحسين خدمة جودة التدقيق يزيد من اكتشاف المخالفات والأخطاء والحد من التحريف في القوائم المالية²⁵.
 - **المساهمة في تدعيم حوكمة الشركات:** تعرف الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمنا ذلك هيكل الأهداف الموضوع من قبل الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء²⁶.
لذا تعتبر جودة التدقيق الخارجي آلية جوهرية في حوكمة الشركات لأنها تسمح للمساهمين بالتأكد من مصداقية القوائم المالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق فيها، كما تساهم في اكتشاف المخاطر التي تعيق نشاط المؤسسة واقتراح الإجراءات المتخذة لمواجهتها، مما يحسن التواصل ويعزز الثقة بين الإدارة والمساهمين.
 - **أداة تنافسية جيدة:** تعتبر المنافسة السعرية أحد أهم المخاطر التي تهدد مهنة التدقيق بحيث تؤثر سلبا على استقلالية المدققين، بالإضافة إلى أنها تؤثر على إجراءات عملية التدقيق وبالتالي التأثير على جودة التدقيق بحد ذاتها، لذلك حذرت لجنة cohen²⁷ من تأثيرات وأخطار هذه المنافسة، فلذلك تعتبر الجودة أداة استراتيجية جيدة لتحقيق ميزة تنافسية في سوق الخدمة، كما أنها تعتبر مجال من مجالات التمايز بين

دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

مكاتب التدقيق، فالمنافسة على الجودة تعتبر بديل للمنافسة السعرية، فهي تؤدي إلى زيادة جذب العملاء والتأكيد على مصداقية تقارير المدقق ودرجة الاعتماد عليها²⁸.

● **زيادة الثقة في تقرير التدقيق ومصادقية القوائم المالية:** يتمثل الهدف الرئيسي لعلمية التدقيق في إضفاء الثقة على القوائم المالية التي تستعمل من طرف العديد من الجهات والأطراف المهتمة بعملية التدقيق وذلك لاتخاذ قراراتهم، فاستقرار الأسواق المالية يعتمد على جودة المعلومات التي تستلم حول فرص الاستثمار، لأنها تعد الركيزة الأساسية في منح الثقة للمشتريين بشأن مصداقية إعداد التقارير المالية، وإن فقدان تلك الثقة سوف ينعكس سلباً على ازدهار الأسواق المالية وبالتالي سيخفف من فرص جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية²⁹.

3- دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية:

- يمكن إيجاز الدور الجوهري للتدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في العناصر الآتية³⁰:
- **تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية:** يساهم التدقيق الخارجي في رفع مستوى قدرة المعلومات المحاسبية المدرجة في القوائم المالية على التنبؤ الدقيق بالنتائج التشغيلية المستقبلية؛
 - **تحسين الملاءمة الزمنية للمعلومات:** حيث يضمن التدقيق الخارجي توفير المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب، مما يعزز من فعاليتها وفائدتها لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات؛
 - **توفير معلومات ذات قيمة للتغذية الراجعة:** ويقصد بهذا أن التدقيق الخارجي يعمل على تقديم معلومات محاسبية ذات قيمة مرجعية، مما يساهم في عمليات التقييم وتعديل التوقعات المستقبلية بناءً، على الأداء السابق؛
 - **تعزيز الموثوقية والعدالة:** يتحقق التدقيق الخارجي من التطابق بين الأرقام والبيانات الوصفية المحاسبية، وبالتالي يعزز من دور المعلومات المحاسبية في تمثيل الأحداث الاقتصادية بكل ثقة ومصداقية وعدالة؛
 - **ضمان الحيادية وتعزيز الثقة:** يساهم التدقيق الخارجي في ضمان حيادية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية من خلال التقارير المستقلة التي يقدمها المدقق، مما يزيد من ثقة الأطراف المستفيدة من تلك التقارير؛
 - **تحسين قابلية القياس والتحقق:** حيث يعمل التدقيق الخارجي على تطوير وتحسين منهجيات القياس المحاسبي المطبقة في المؤسسة، بالإضافة إلى تعزيز قابلية المعلومات للتحقق المستقل والمحايد.
- مما سبق نستنتج أن التدقيق الخارجي يعتبر آلية أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في البيئة الاقتصادية، مما يساهم في نهاية المطاف في زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالتقارير المالية الصادرة عن المؤسسات، وبالتالي وجود نظام تدقيق خارجي ذو كفاءة وفعالية يعتبر عنصراً حاسماً في دعم سلامة الأسواق المالية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. كما نستخلص من الدراسات السابقة عموماً بأن التدقيق الخارجي يضمن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية المعمول بها، كما يساهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة له لاكتشاف الأخطاء والاحتياالات ومنع حدوثها، كما يساعد في الكشف عن المخاطر المالية التي يمكن أن تواجه المؤسسة مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لحماية أصولها ومصالح الشركاء. وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والثقة في المؤسسة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.**

ثالثاً: دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أثر التدقيق الخارجي على جودة القوائم المالية
تعتبر تكنولوجيا المعلومات تقنية حديثة تساهم في الارتقاء بجودة عملية التدقيق الخارجي وتنظيم المعلومات المالية وسهولة الوصول إليها.

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يمكن تعريفها بأنها: "الأدوات والتقنيات التي تعتمد عليها نظم المعلومات لأداء المهام والأنشطة على أجهزة الحاسوب بمختلف أنواعها وتطبيقاتها، حيث تشمل هذه التكنولوجيا جميع المكونات المادية المتعلقة بالحاسوب، وبرامج الحاسوب، كما تشمل الوسائط المادية والبرمجيات المسؤولة عن عملية تخزين البيانات داخل الحاسوب وخارجه"³¹.

ومنه نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات مرتبط بظهور الحواسيب الإلكترونية بمختلف أنواعها وأجيالها وتسهيلاتها في تخزين واسترجاع المعلومات.

2- أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة التدقيق الخارجي:

أ- أهمية التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات: تكمن أهمية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في النقاط الآتية³²:

- ✓ الارتقاء بجودة عملية التدقيق على نحو شامل؛
- ✓ تحسين عملية اتخاذ القرارات وتعزيز ممارسة الحكم الشخصي؛
- ✓ تقليل الوقت والموارد المستهلكة في الإجراءات الكتابية والمهام الحسابية الروتينية؛
- ✓ ضمان التحقق السريع والدقيق من صحة الإجراءات الحسابية، مما يقلل من الاعتماد على التدقيق اليدوي المكلف؛
- ✓ إمكانية القيام ببعض عمليات التدقيق المعقدة تدريجياً، مما يساهم في زيادة كفاءتها؛
- ✓ تسهيل عملية تدقيق أعمال المدققين من طرف الشركاء أو المدراء؛
- ✓ تنظيم البيانات وتسهيل اختيار العينات بشكل مباشر من السجلات؛
- ✓ تعزيز القدرة على القراءة والطباعة المنظمة لتقارير وأوراق التدقيق.

ب- تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على أساليب التدقيق الخارجي: يعتمد المدقق الخارجي على مجموعة من الأساليب المعتمدة أو جميعها عليها في بيئة استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويتم اختيار الأسلوب الأكثر ملاءمة على حسب حجم المنشأة وحجم مكتب التدقيق وقدراته من حيث الخبرة، فمن بين أهم الأساليب نجد عدة أنواع كالآتي:

التدقيق حول الحاسوب: من خلال هذه الطريقة يتم التأكد من صحة البيانات الداخلة بمراجعتها على المستندات³³، تعد هذه الطريقة كأسلوب أو منهجية تدقيق يعتمد فيها مراجع الحسابات على فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجاهل استخدام الحاسوب كلياً، حيث يتم إجراء المراجعة بالطريقة التقليدية الاعتيادية كما لو أن النظام يعمل يدوياً بالكامل، والغاية من هذا الأسلوب هي معالجة المدخلات والمخرجات يدوياً ومن ثم مقارنة النتائج مع العمليات والمخرجات التي تمت آلياً، حيث يتضمن هذا الأسلوب نوعين أساسيين من التدقيق³⁴:

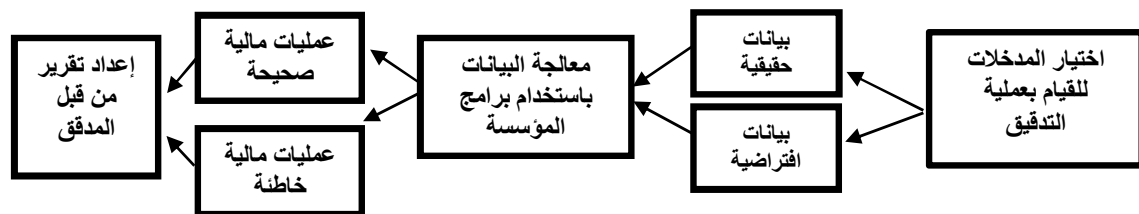
- **تدقيق المدخلات:** يقوم المدقق بفحص واختبار العمليات من بدايتها إلى نهايتها، وهذا عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات ومعالجتها يدوياً بالكامل، وهذا الأسلوب يعتبر مقارنة بين المعالجة اليدوية والآلية للتأكد من صحة الإجراءات؛

===== دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

● **تدقيق المخرجات:** يركز المدقق الخارجي على مقارنة المخرجات التي تم التوصل إليها من خلال المعالجة الإلكترونية مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجة مستنداتها الأصلية يدوياً، هذه المقارنة تهدف إلى المقارنة والتحقق من تطابق النتائج بين النظام الآلي والنظام اليدوي. هذا الأسلوب يعتبر أداة مهمة لضمان دقة وموثوقية النظام المحاسبي الإلكتروني من خلال القيام بعملية تدقيق شاملة ودقيقة.

التدقيق من خلال الحاسوب: هي منهجية متقدمة تركز على تتبع خطوات التدقيق داخل نظام إلكتروني، يعتمد هذا الأسلوب على مراحل معالجة البيانات إلكترونياً، بالإضافة إلى فحص كل من عمليات المدخلات والمخرجات الخاصة بنظم المعلومات الإلكترونية، وتتمثل الأساليب الثلاثة الرئيسية للتدقيق من خلال الحاسوب في:

● **البيانات الاختبارية:** يقوم المدقق بإعداد مجموعة من البيانات الافتراضية، ثم تتم معالجة هذه البيانات باستخدام برامج المؤسسة تحت رقابة وإشراف المدقق، وبعدها يقوم بمقارنة النتائج المستخرجة بالنتائج المحددة مسبقاً، وهذا بغرض الحكم على مدى صحة وكفاءة عمليات التدقيق؛



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الخاصة بالتعريف

● **المحاكاة المتوازية:** يعتمد أسلوب المحاكاة المتوازية على استعمال مجموعتان من نفس البرامج، المجموعة الأولى توجد ضمن التشغيل اليومي "الأصلية" والمجموعة الثانية "برامج المحاكاة" تتوفر مع المدقق الذي يقوم بعمل نفس التعديل أو التحديث في مجموعته مثل ما يتم في مجموعة برامج التشغيل اليومي ثم القيام بإجراء مقارنة بين النتائج المتولدة من تشغيل كلا من البرامج الأصلية وبرامج المحاكاة، وتحديد ما إذا كان هناك أي اختلال وفحصه وتحديد أسبابه أن وجد بعد كل تشغيل، وهذا الأسلوب يتطلب أن يكون لدى المدقق الخبرة الكافية واللازمة لإعداد برامج المحاكاة، وأن لا يقوم مخططي البرامج الأصلية بإعداد هذه البرامج، حيث يتم استخدام المحاكاة المتوازية بشكل أساسي لتسهيل الاختبار الأساسي لأرصدة الحسابات لدى العميل؛

● **شبكة الاختبارات المتكاملة:** وتتضمن الخطوات التالية:

- القيام بإنشاء مجموعة من الحسابات الوهمية بكل سرية بحسب معرفة المدقق، بحيث لا يعرفها موظفي الحسابات في المؤسسة؛
 - يقوم المدقق بإدخال عمليات مسبقة خلال عمليات معالجة البيانات، وفي الوقت نفسه يقوم موظفي المؤسسة بتنفيذ هذه العمليات كما لو كانت حقيقية؛
 - يقوم المدقق بتقييم وفحص النتائج المترتبة عن هذه العمليات الوهمية.
- الغاية من هذه المناهج والأساليب هو ضمان الدقة والموثوقية في مختلف عمليات النظام المحاسبي الإلكتروني من خلال اختبارات متعددة ومتكاملة.

التدقيق باستخدام الحاسوب: تعد هذه العملية منهجية متطورة ومتقدمة، يقوم فيها المدقق باستخدام برامج المراجعة الإلكترونية لتدقيق الأنظمة المحاسبية، حيث يتميز هذا الأسلوب باستعمال الحاسوب وبرامجه كأداة أساسية في عملية التدقيق، وذلك بوجود نوعين رئيسيين من برامج التدقيق والمتمثلة فيما يلي³⁵:

- **برامج التدقيق الخاصة:** في ظل التطور في نظام المعالجة أصبح من الضروري على المدقق أن يتابع ويحلل المعلومات المخزنة على صورة لغة الحاسوب، وكان من بين اختبارات المدقق باعتبارها حل لهذه المشكلة يقوم مصممو برامج العميل أو غيرهم من العاملين بنظام معالجة الحاسوب بكتابة برامج خاصة لتحليل ملفات معلومات الحاسوب، كما يتضح أن هذه البرامج مصممة خصيصاً لأداء بعض مهام التدقيق الخاصة؛

- **برامج التدقيق العامة:** وهي عبارة عن البرامج التي يتم تصميمها بحيث يمكن للمدقق أن يستخدمها في مراجعة أنواع مختلفة من نظم المعالجة الإلكترونية بغض النظر عن نوع التنظيم أو الصناعة، ويتم إعدادها من قبل مؤسسات المحاسبة وموردي البرامج والحاسوب.

3- دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز جودة التدقيق الخارجي والقوائم المالية في المؤسسات:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يعزز جودة التدقيق من خلال تحسين مرحلة التخطيط، مما يتيح تحديد حجم العينة بدقة واختيار المفردات ذات المخاطر العالية، كما تسهل إعداد موازنة الوقت اللازم للقيام بعمليات ومراحل التدقيق بكفاءة أكبر. وتساهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة تقييم المخاطر التحليلية، حيث تساعد المدقق في مقارنة النسب المالية الفعلية للمنشأة بالافتراضات المتوقعة، أو مع النسب المماثلة المقدرة، وبالتالي يساهم في تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها.

كما تدعم تكنولوجيا المعلومات مراجعة الحسابات والقوائم المالية للشركة للسنة الحالية والسنوات السابقة بسرعة وسهولة، وتوفر البرامج التحليلية المحوسبة مؤشرات للمدقق، مما يمكنه من إبداء رأيه بشكل أكثر مصداقية وموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، يحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات جودة أعمال التدقيق وتوثيقها من خلال تدقيق أرصدة الحسابات المختلفة بدقة أكبر وأسرع، أو في تلخيص نتائج التدقيق، أو في إعداد أوراق العمل والرسائل والمصادقات، عند قيام المدقق بإعداد الخرائط الانسيابية والتدفقية بشكل أفضل، مما يمكن المدقق من إنجاز برنامج التدقيق في وقت أقصر³⁶.

زيادة على ذلك توفر تكنولوجيا المعلومات بيانات تمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق، وتيسر مسار المراجعة، ويمكن المدقق من تتبع العمليات المالية وبالتالي إثبات صحتها وجودتها، وتزيد من إمكانية الحماية المعلوماتية للبيانات من خلال تحديد الأشخاص المرخص لهم باستخدام المستندات. وكذلك تزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول على المعلومات وبالتالي صحة عملية التدقيق.

وتؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق إلى فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة كفاءة الدليل الذي يدعم رأي المدقق النهائي حول عدالة أو سوء عرض القوائم المالية، وإلى حصول المدقق على أدلة أكثر تعقيداً باليد، والمراد تدقيقه مما لو لم يستخدم تلك التكنولوجيا، ويؤدي أيضاً إلى تزايد القدرة على فصل الوظائف التي من شأنها زيادة الموضوعية والجودة العملية للتدقيق³⁷.

===== دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

وعليه نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات تساهم بشكل كبير في تحسين جودة التدقيق داخل المؤسسة من خلال تعزيز مراحل التخطيط والتقييم والمراجعة والتوثيق، وتوفير أدلة إثبات قوية وحماية للبيانات، وزيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق وموضوعيتها، مما يساهم في توفير أرضية خصبة لجذب عملاء جدد، وتقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق العمليات، وهذا ما يحسن من كفاءة وفاعلية أداء المهام وتقليل الوقت والجهد المبذول في عملية التدقيق.

4- المخاطر التكنولوجية على جودة عملية التدقيق وأساليب حمايتها:

على الرغم من الإيجابيات التي تساهم بها تكنولوجيا المعلومات في تقدم وتطوير عملية التدقيق الخارجي إلا أن هناك بعض المخاطر التي تواجهها، فسيتم ذكرها مع التطرق إلى أساليب حماية المعلومات في النقاط التالية.

أ- تأثير مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة عملية التدقيق: يمكن ذكرها في النقاط التالية كما يلي³⁸:

مخاطر مرتبطة باختفاء السجلات المادية: لا تتحول البيانات للغة غير مقروءة إلا من خلال الحاسوب، مما يؤدي إلى عدم قدرة المدقق على منح معلومات دقيقة عن نظم الرقابة الداخلية من أجل تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها، كما قد يحدث فقد لجزء من هذه البيانات نتيجة ضعف في قنوات الاتصال أو خلل في الذاكرة الرئيسية؛

مخاطر مرتبطة بسند التدقيق: يعني سند التدقيق مجموعة مدقق التشغيل من بيانات وتوثيق منطقي تمكن المدقق من تتبع العملية من مصدرها إلى نتائجها النهائية أو العكس، وتتمثل المخاطر المتعلقة بسند التدقيق في:

- انعدام توفر المستندات الأصلية، وهذا بسبب التخلص منها؛
 - انعدام توفر دفاتر اليومية، حيث يتم الإدخال لدفاتر الأستاذ مباشرة؛
 - انعدام توفر القدرة على ملاحظة تتابع عملية التشغيل التي تتم داخل الحاسب الإلكتروني.
- مخاطر متعلقة بعمليات الغش وسهولة التلاعب:** وتزيد هذه المخاطر بسبب سهولة تنفيذها دون ترك أي أثر لذلك ويمكن إيجاز أهم هذه المخاطر في:
- إجراء تعديلات في البرامج المستخدمة دون وجود توثيق مستندي لهذه التغيرات؛
 - إجراء تعديلات على بيانات المدخلات (التلاعب) دون ترك أي دليل واضح؛
- مخاطر متعلقة بالعاملين بتكنولوجيا المعلومات:** يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:
- قلة الخبرة لدى موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات؛
 - ضعف أساليب الرقابة الداخلية على الموظفين، حيث معظم حالات التلاعب في حسابات المؤسسة تنشأ من داخل التنظيم، وهذا كقيام أحد الموظفين ب:
- ارتكاب حالات التلاعب أو نقل الفيروسات، خاصة من طرف الموظفين الذين تم استبعادهم وهم على علم بكلمة السر الخاصة بالنظام؛
- قيام بعض الموظفين داخل النظام بنشر الفيروسات.

مخاطر مرتبطة بفيروسات الحاسوب: وهذه المخاطر تساهم في تدمير المعلومات وتحريفها³⁹، فيتمثل الفيروس في برنامج يحتوي على أوامر تمكن مصمميها من تنفيذ العديد من الأعمال التخريبية، وتمثل هذه الأعمال مخاطر لكل من المدقق والمؤسسة محل التدقيق، من بين هذه المخاطر نجد:

- تخريب جزء أو كل بيانات البرنامج حيث لا يمكن استرجاعها؛
 - فيروس يتسبب في إتلاف الأسطوانات وما تحتويه من برامج وبيانات؛
 - فيروسات تؤثر على أعمال ومهام المدقق الخارجي حيث تعمل أثناء تشغيل نظام المعلومات الإلكتروني، للقيام بمهام غير قانونية دون ترك أي دليل إلكتروني يمكن من الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة عن نظام المعلومات الإلكتروني والقيام بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة، مثل ما يسمى ببرنامج Trap Door الذي يمكن من اختراق نظام الرقابة الداخلية فيوفر للمستخدم الوصول المباشر ولعدد غير محدود من المحاولات إلى برامج وملفات النظام، لهذا يعتبر نقطة دخول غير معلنة للحاسب الإلكتروني، كما يمكن استخدام هذه البرامج لإحباط عمل المدقق الخارجي عن طريق التعرف على العمليات الاختبارية الفجائية التي يقوم بها المدقق دون علم المؤسسة، حيث يتعامل معها هذا الفيروس ويوهمها بصحة نقاط الرقابة داخل نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة⁴⁰.
- المخاطر المادية:** وهي التي تنجم عن عدم توفر الظروف المناسبة مثل انقطاع في الكهرباء أو تعطل الأجهزة بسبب الرطوبة أو الحرارة وغيرها.

مخاطر التعرض: وهذه المخاطر ناجمة عن الوصول إلى البرامج والملفات والشبكة، كما تنتج بسبب الصيانة الخاطئة للأجهزة والبرامج⁴¹.

مخاطر مرتبطة بتلاعب وغش الإدارة: يعتبر تلاعب وغش الإدارة من أبرز المشاكل التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وخاصة تلك المتقدمة منها، وهذا عن طريق استخدام قدرات الحاسب في تعديل قواعد البيانات وتحريف المستندات لعمليات وهمية، ومما يزيد من بروز هذه المشكلة ضخامة الخسائر الناتجة بسبب ضعف نظم الرقابة الداخلية، فكلما زاد تعقيد نظم التشغيل الإلكتروني كلما زادت صعوبة الرقابة عليها، مما يزيد من صعوبة تدقيقها من قبل المدقق. وعلى الرغم من أن مسؤولية اكتشاف الغش والتلاعب تقع من الأساس على عاتق الإدارة، إلا أنها تقع ضمناً على المدقق، وهذا بسبب أنه من الممكن أن تؤدي إلى عدم دقة وصحة العمليات والأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية، وعدم تمثيل هذه القوائم لنتائج الأعمال وحقيقة المركز المالي للمؤسسة⁴².

ب- أساليب حماية نظم المعلومات: يمكن تلخيص أهم طرق وأساليب حماية نظم المعلومات في الجدول الآتي:

أسلوب الحماية	الشرح
منع حدوث الخطر	أي استخدام مضادات الفيروسات
اكتشاف الخطر	بمعنى الاكتشاف المبكر للخطر وتجنب وقوع الضرر
تقليل الخطر	أي تقليل الخسائر المحتملة
الاسترداد	بمعنى اكتشاف الجزء المهدد بالخطر فعليا واستبداله
الإصلاح	إعادة تشغيل النظام

المصدر: حسام زائدة، مطبوعة محاضرات في مقياس تدقيق ومراقبة نظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص48.

===== دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

ج- اعتبارات أمن وسلامة المعلومات: تتمثل في العناصر التالية:

- **سرية المعلومات:** وتعني عدم تمكين الأطراف غير المصرح لهم من الوصول للمعلومات أو الاطلاع عليها، أو منعهم من الحصول عليها؛
- **سلامة المعلومات:** وهذا يعني أن المعلومات لم تتعرض لأي تعديل أو تدمير أو تحريف، مما يساهم في ضمان دقتها وصحتها وأنها كاملة أثناء عمليات التخزين والنقل؛
- **توفر المعلومات:** تتمثل في القدرة على الوصول للمعلومات واستخدامها عند اللزوم وفي الوقت المناسب من قبل الأطراف المصرح لهم بذلك؛
- **التوثيق:** وتعني التأكد من أن الشخص المتعامل مع هذه المعلومات هو من الأفراد المصرح لهم بالوصول إلى المواقع وأنظمة المعلومات الخاصة بالشركة⁴³.

خاتمة:

وفي الأخير وكإجابة عن الإشكالية المطروحة نستخلص من كل ما تطرقنا إليه أن تكنولوجيا المعلومات تعد أداة قوية في تحسين جودة عملية التدقيق الخارجي خاصة في إطار خلوها من المخاطر، مما يعزز ويساهم مباشرة في رفع جودة القوائم المالية، حيث تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة وفعالية عمليات التدقيق من خلال أدوات التحليل المتقدمة التي تساهم في اكتشاف الأخطاء والاحتيال بشكل أسرع وأكثر دقة ومنه تساهم في تحقيق شفافية هذه القوائم، وعليه نستنتج الإجابة على السؤال الأول والثاني بأن جودة التدقيق الخارجي تساهم بشكل كبير في الوصول إلى جودة القوائم المالية، وأن تكنولوجيا المعلومات بالتأكيد تعزز موثوقية القوائم المالية وشفافيتها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية تدقيق ومراجعة القوائم المالية تساهم في جودة إجراءات وأساليب التدقيق؛
- تساهم عملية التدقيق بفعالية في ربح الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بتنفيذ عملية التدقيق مما ينعكس إيجاباً على تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسات؛
- تؤدي عملية التدقيق دوراً محورياً في تعزيز جودة القوائم المالية، وذلك من خلال الارتقاء بدرجة الملاءمة والثقة والمصداقية التي تتمتع بها هذه القوائم، مما يدعم اتخاذ القرارات الرشيدة بكل كفاءة وفعالية؛
- على الرغم من التحديات والمصاعب المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق، إلا أن الاستفادة منها تضمن أمن وفعالية البيانات المالية؛
- تساهم التحسينات المستمرة في أدوات وتقنيات التدقيق يساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية للمخرجات التي تقدمها الشركات للمتعاملين، مما يساهم بدوره في نجاحها وتميزها في الأسواق المالية وحتى تشجيع المنافسة العالمية.

- ¹ - أيمن مصطفى، دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المالية - دراسة عينة بعض آراء المهنيين والأكاديميين، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2021، ص 56.
- ² - دلال العابدي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية - دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 64، 65.
- ³ - هدية علي قادر، معايير المحاسبة الدولية (IAS)، الكورس الثاني، المرحلة الرابعة، جامعة صلاح الدين، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2024، ص 03.
- ⁴ - عبد العزيز طالب، و محمد بلمداني، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عاشور "الجلفة"، الجزائر، العدد الثاني، المجلد الرابع، أكتوبر 2020، ص 103.
- ⁵ - Céline MICHAILESCO, « Qualité de l'information comptable », ncylopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit. France, Economica, (2009).
- ⁶ - ليندة دواس، أحمد بوراس، حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة الوطنية للاتصالات-أوريدو، مجلة حوليات في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 05، العدد 02، الصفحات من 281 إلى 302، 2018، الجزائر، ص 290.
- ⁷ - Saddeq T. Abdulshakour, Impact of Financial Statements on Financial Decision-Making, Open Science Journal 5(2), 2020, p 06.
- ⁸ - Ionela Cornelia CIOCA, THE IMPORTANCE OF FINANCIAL STATEMENTS IN THE DECISION-MAKING PROCESS, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 22(1), 2020, p 82.
- ⁹ - يمينه جلابي، وإيمان رحمة بن سليمان، دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة ميدانية بديرية توزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري 01، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 17 جوان 2023، ص ص 44، 45.
- ¹⁰ - عائشة عوماري، ونرجس حميش، أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية - دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R بأدرار، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 2، المجلد 10، 2017، ص 649.
- ¹¹ - جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014، ص 62.
- ¹² - أمينة جعرون، نجوى مفوض، إشكالية التدقيق الخارجي في ظل الأنظمة المحاسبية الالكترونية-دراسة استنبائية لعينة من محافظي الحسابات وخبراء محاسبين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 26 جوان 2022، ص 07.
- ¹³ - هيبه صنهاجي، محمد أمين لعروم. أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد الثاني، المجلد الثاني، 31 ديسمبر 2017، ص 72، 73.
- ¹⁴ - محمد بن عبد العزيز الراشد، إدارة الجودة الشاملة-دراسة نظرية ونموذج مقترح لها في مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، العدد 02، المجلد 17، يونيو-نوفمبر 2011، ص 04.
- ¹⁵ - عايدة بلخيري، وجمعة هوام، دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في إطار حوكمة الشركات، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، 06 أبريل 2023، ص 141.
- ¹⁶ - موسى رحمان، فاتح سردوك، مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية للمراجعة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 35/34، الجزائر، مارس 2014، ص ص 183-184.

- 17- زينب بوقابة، أثر جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح-دراسة حالة لأراء مجموعة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022، ص35.
- 18- هشام خليج، و محمد المبارك، مساهمة جودة التدقيق في الرفع من جودة المعلومة المالية-دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات لولايات الغرب الجزائري-، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 04، العدد 02، 20 أكتوبر 2021، ص76.
- 19- نشيدة أحططاش، أثر جودة التدقيق على موثوقية القوائم المالية في ظل حوكمة الشركات-دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف-1، ص 70.
- 20- سمير لقوير، مساهمة معايير أدلة الإثبات في تحسين جودة التدقيق الخارجي "دراسة ميدانية لأراء عينة من المدققين الخارجيين في الشرق الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2019، ص 118.
- 21- زينب بوقابة، أثر جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح-دراسة حالة لأراء مجموعة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 36.
- 22- إسراء كاظم عبيد حسن اللهبي، صلاح نوري خلف، إنموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، 2013، ص 265.
- 23- أمين عمار، أثر التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق-دراسة استقصائية على عينة من المدققين الخارجيين والأكاديميين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معقمة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022، ص111.
- 24- Treadway: تأسست هذه اللجنة سنة 1985 لدراسة القوائم المالية المزورة في الشركات الأمريكية، وتمثل هذه اللجنة كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، جمعية المحاسبين الأمريكي، معهد المديرين الماليين الأمريكي، معهد المدققين الداخليين الأمريكي ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي، ومن أهم إصدارات هذه اللجنة مجموعة من التوصيات عام 1987 بهدف زيادة فعالية لجان التدقيق.
- 25- إسراء كاظم عبيد حسن اللهبي، صلاح نوري خلف، نموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق، نفس المرجع السابق، ص 265.
- 26- زينب بوقابة، أثر جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح - دراسة حالة لأراء مجموعة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 38.
- 27- لجنة Cohen: تم تشكيلها بواسطة مانويل كوهين، بتمويل من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1974 لدراسة مسؤوليات المدققين وتوقعات المجتمع منهم وما يجب عليهم عمله أو ما يستطيعون عمله لمقابلة تلك التوقعات، وقد تم صدور التقرير المبدئي لهذه اللجنة في مارس 1977 والتقرير النهائي في 1987، وأوصت بضرورة إدخال بعض التعديلات على الهيكل التنظيمي للمهنة وخصوصا فيما يتعلق بعمل معايير التدقيق.
- 28- أمين عمار، أثر التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق-دراسة استقصائية على عينة من المدققين الخارجيين والأكاديميين، نفس المرجع السابق، ص 112.
- 29- هبة صنهاجي، عبد القادر عوادي، ومحمد العيد عمار، أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص434.
- 30- علي سايج جبور، التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات وتحسين جودة القوائم المالية-دراسة استطلاعية لأراء عينة من محافظي الحسابات، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022، ص59.

- ³¹- سارة مولاي مصطفى، أثر تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، المجلد 2، العدد 1، الجزائر، جوان 2019، ص 05.
- ³²- علاوي كريمة، عماري منى صبرين؛ دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التدقيق الخارجي دراسة حالة (ملبنة سيد خالد تيارت)، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون - تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيارت، الجزائر، 2022، ص 75.
- ³³- فاطمة ناجي العبيدي، مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 39.
- ³⁴- علي عبد الجبار زروقي، حجاج رضوان، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تطوير مهنة المراجعة الخارجية- دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 2020، ص ص 20، 21.
- ³⁵- علي عبد الجبار زروقي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تطوير مهنة المراجعة الخارجية-دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بولاية ورقلة، نفس المرجع السابق، ص 22.
- ³⁶- محمد سيد، محمد عبد الماجد بوركايب، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المالية - دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 02/ العدد 01، 2020، ص 73.
- ³⁷- جواهر السبيعي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المراجعة الخارجية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية)، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 2011، ص 45.
- ³⁸- سارة مولاي مصطفى، أثر تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.
- ³⁹- خنيش يوسف، ضيف الله عبد الهادي، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المراجعة، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، أكتوبر 2021، ص 431.
- ⁴⁰- سارة مولاي مصطفى، أثر تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- ⁴¹- خنيش يوسف، ضيف الله عبد الهادي، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 431.
- ⁴²- سارة مولاي مصطفى، أثر تكنولوجيا المعلومات على تحقيق جودة التدقيق ومخاطر استخدامها، نفس المرجع السابق، ص 14.
- ⁴³- عبد المالك زين، درواسي مسعود، أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومحاسبي الشركات لولايات الوادي، ورقلة، بسكرة-الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجلد 09، العدد 02، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 415.